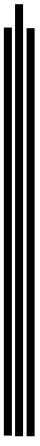

الباب الثالث

نظريات التجارة الدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم ،وأخيرا تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة ومن هذه النظريات ما حظى بشهرة غير عادية .

تكونت نظريات التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، إذ أشار إليها آدم سميث في كتاباته، وقال بالميزة المطلقة، التي تؤلِّف أساس قدرة الدولة على التصدير، وهي تعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توافر عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها بحيث تستطيع هذه الدولة أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى ثم جاء دافيد ريكاردو وقال بالميزة النسبية القائمة على هبات الطبيعة التي تملكها الدولة وتعني الميزة النسبية تفوق كل من البلدان فى إنتاج سلعة أو سلع معينة مما يجعل التبادل بين الدول مربحاً لها جميعها على أساس تفوق كل منها فى بعض السلع وجاء بعده مجموعة من المجتهدين الذين

أضافوا الكثير من الآراء، واستخدموا أدوات تحليل، جعلت من النظرية بناءً نظرياً تراكمياً ضخماً وكانت آخر تلك الاجتهادات، ما انصب على توسع مقولة الميزة النسبية للدولة على أساس هبات الطبيعة المطلقة من الثروات الظاهرة والباطنة فيها لتشمل إمكانية امتلاك ميزة نسبية مكتسبة، على أساس حيازة الدولة لرأسمال بشري مؤهل علمياً وتقنياً، أو القدرات التكنولوجية الوطنية المكتسبة أو المنقولة، أو القائمة على حركة البحث العلمي الوطنية الكثيفة.

أبرز نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية

انقسم الاقتصاديون في كافة الدول إلى مجموعتين، الأولى تجد أن زيادة معدل النمو ورفع مستوى الرفاهية مرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، لكن هذا النمو يكون مرتبطاً بشروط معينة، أما المجموعة الثانية ترى أن تحرير التجارة الخارجية في ظروف انقسام الدول بين متقدمة ونامية ستعمل على تحول الفائض الاقتصادي للدول الضعيفة إلى الدول المتقدمة من خلال آليات الاستقطاب، نتيجة لذلك ظهرت عدة نظريات للتجارة الدولية الكلاسيكية التي تتلخص في القاعدة التي تقول أن قوة الدولة تقاس بما لديها من نقود، ولا سبيل للحصول عليها إلا من خلال التجارة الدولية، ويجب على الدولة أن تتدخل في كافة مناحي الحياة

الاقتصادية بغض النظر عن القيود والعقبات التي تواجه التجارة الدولية، وبناء على ذلك تم تقسيم نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية إلى:

نظرية المنفعة المطلقة:

وهي أقدم نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، تقوم هذه النظرية على أساس التبادل التجاري المعتمد على إنتاج السلع التي تتميز بها دولة ما بميزات غير محدودة، لكن في الواقع هذا الأمر لا يمكن تحقيقيه بسبب وجود الكثير من الدول النامية والضعيفة التي لا تملك هذه الميزة في إنتاج أي سلعة.

نظرية المنفعة النسبية:

تدافع هذه النظرية عن التخصص الدولي وحرية التجارة، بالإضافة إلى إزالة القيود على التبادل الدولي، لكن أيضاً يصعب تحقيق هذه النظرية بسبب صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، فارتفاع تكاليف عمليات النقل والتغيرات التكنولوجية تعمل على فقد الميزة النسبية في إنتاج السلعة التي تتمتع بها دولة معينة.

نظرية الطلب المتبادل:

ظهرت هذه النظرية من نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية في منتصف القرن التاسع عشر، وقد دحضت جميع النظريات التي تم اعتمادها سابقاً أهملت جانب، وركزت أكثر على العرض، لتأتي نظرية الطلب المتبادل

وتركز أكثر على إنتاجية العمل في الدولتين بديلاً عن نفقة الإنتاج، بالإضافة إلى توسعة مفهوم معدل المقايضة الدولية ومدى أهمية الطلب في تحديد نسبة التبادل الدولي، وبالتالي يمكن للدولة النامية أن تحقق مكاسب إضافية من الدولة المتقدمة، بسبب ارتفاع مستوى الدخل فيها وضخامة طلبها، لكن في الواقع إن مكاسب الدول المتقدمة والكبيرة أكبر بكثير عند مقارنتها مع الدول الصغيرة.

وسنعرض هنا بعض النظريات :

نظرية التجاريين:(الميركانتليين) :

بدأت الأفكار والكتابات التجارية الميركانتيلية في إعقاب اكتشاف الطريق المؤدي إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا من قبل البرتغاليين على يد ماجلان عام ١٤٨٨ وفاسكو دي جاما وسيطرتهم على طرق التجارة مع آسيا ، وما تبعها من اكتشاف القارة الأمريكية ، مما أدى إلى تراكم كميات كبيرة من المعادن الثمينة وبخاصة الذهب والفضة التي نقلت من أمريكا إلى أيدي الأسبان ، وكذلك تطور التجارة بين البرتغال وشرق آسيا قد أدى هو الآخر إلى تركيم كميات من الذهب والفضة والحرير والتوابل والعطور ، الأمر الذي خلق وجهة نظر لدى هؤلاء بان المعادن الثمينة والأشياء النفيسة الاخرى هي أصل الثروة ،لان امتلاكها من قبل أية دولة سيخلق لها حالة من القوة والنفوذ

والقدرة ، وهذا ما سيمكنها من امتلاك أي شيء آخر ، كما إنهم اعتقدوا بان ما تربحه دولة ما من التجارة الخارجية سيكون على حساب الدولة الأخرى ، أي ان التجارة الخارجية تؤدي إلى ربح دولة وخسارة الدولة الأخرى حتما ، الأمر الذي دعا التجاريين إلى بناء دولة قومية قوية قادرة على حماية نفسها من خلال تكوين جيش وأسطول قويين يمولان من الذهب والفضة التي تجمعها الدولة وهو ما أطلق علية بالدعوة إلى بناء الدولة القومية الاقتصادية التي مهد لها الايطالي الشهير ميكيافيللي في كتابه الأميرومقولته الشهيرة الغاية تبرر الوسيلة .

هذه الأفكار بدأت تنتشر بسرعة لدى الفلاسفة والمفكرين لدرجة أنها أقنعت السلطة السياسية الإقطاعية بها مما دعا إلى قيامهم ببناء الأساطيل التجارية القوية وتوفير الحماية اللازمة لها ، مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء الضرورية جدا وفي نفس الوقت تشجيع الصادرات إلى أقصى درجة لان هذين الإجراءين كفيلان بتركيم الذهب والفضة والمحافظة عليهما فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فالسبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية ، وهذا يستلزم أن تحقق الدولة فائضاً في ميزانها التجاري ، أي أن تفوق صادراتها استيراداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس ، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ

هذه النتيجة وكانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية من وجهة نظرهم في ثروة الأمة، فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فإذا لم يكن للدولة مناجم ذهب وفضة فالسبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

–الفترة الأولى: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية وتستلزم إحتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

–الفترة الثانية: اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وأن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة .

–الفترة الثالثة: إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام، لذا فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها.

ولقد إقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طلبوا إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود التي تتمثل في

الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

الطبيعيون والتجارة الخارجية :كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض تكلفة الانتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية، وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التقدير كانت مسؤولة على انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية، لو كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية حتى لا يسود ما سموه بالثمن المجزي وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي.

الكلاسيك ونظريات التجارة الخارجية: نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ حرية الاقتصاد وحسب رأيهم فإن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح، ويستند مبدأ حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي إلى ثلاث نظريات:

نظرية القيم المطلقة

آدم سميث 1723-1790 وهو من أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق ورائد من رواد المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في انجلترا في أواخر القرن

١٨ وبداية ال١٩ على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين وهو من مواليد مدينة كيركالدي في اسكوتلاندة درس الفلسفة فهو فيلسوف استعماري،وكان أستاذ لعلم المنطق في جامعة جلاسجو سافر إلى فرنسا سنة١٧٦٦ والتقى هناك باصحاب المذهب الحر ،فاتبع في التحليل طريقة إسحاق نيوتن ومؤداها التوصل إلى حقائق بسيطة عن طريقة التعميم الذي يؤدي إلى فكرة مركبة بعد ذلك يتجه إلى الأحداث الحقيقية للتاريخ في مختلف نواحيه ويضع في مقابلها ما توصل إليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي أن آدم سميث يستخدم الطريقة الاستقصائية وفي كتابه ثروة الأمم ١٧٧٦وهو من أهم المؤلفات الاقتصادية وأبعدها أثراً وضع آدم سميث أساس الاقتصاد السياسي فهو أبو الاقتصاد وأحد أبرز رواد الليبرالية الاقتصادية ولم يظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا على يده واختلف عن المركانتليين والفيزيوقراطين معا بذهابه إلى أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة أو الأرض بل العمل لأن التجارة تتعامل في السلع جاهزة مزروعة كانت أم مصنوعة مسبقاً قبل أن يتم المتاجرة بها ،فم قام بتجهيزها ،و كذا الأرض لا يمكنها أن تنتج خيراتها بذاتها تلقائيا بل تحتاج من يزرعها فمنه بالنسبة لآدم سميث العمل هو أساس الثروة ورأى أن الوصول إلى الثروة هو الغاية الأساسية للاقتصاد وكان

للمواضيع التي تطرق إليها (العمل ،القيمة ،الريع،السعر، التوزيع....) أثراً بالغاً في تنظيم علم الاقتصاد السياسي ، واعتبر سميث أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية وتناول الإنتاج كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل إضافة إلى فكرته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع حركة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ودعوته إلى الحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل وحصر دورها في أمور ثلاث: الدفاع الخارجي ،العدالة ،المشاريع العامة.

إذن الفكر الكلاسيكي ليس فكراً تدخلياً انما هو فكر حر ،آمن بمفهوم الدولة الحارسة ودافع عنها.

وظيفة التجارة الخارجية عند آدم سميث

التجارة الخارجية الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين هما:

-تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر.

-التغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة عن طريق اتساع حجم السوق، تفترض حجة سميث ان لن تتمتع صناعة التصدير بميزة مطلقة أكبرمما تتمتع به هذه الصناعة في الخارج أي أن صناعة التصدير قادرة على أن

تحقق كمية من الإنتاج أكبر مما تحققه الصناعة المماثلة في الخارج وذلك بالقدر نفسه من عناصر الإنتاج .

وعن افتراضات النظرية يرى سميث أن تحقيق زيادة الإنتاج يشترط عنصر الحرية الاقتصادية ولقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدولة ،أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة ولإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة ووحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم آدم سميث أفكاره،عمد إلى وضع مجموعة من الافتراضات التي ساعدته على ذلك وهي:

-وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين.

- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل .

- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين .

- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة .

- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة .

- حرية المبادلات .

كيف يتم حساب المزايا المطلقة.

ولتوضيح فكرة المزايا المطلقة يمكننا الاستعانة بالمثال الرقمي التالي: نفترض أن العالم يتكون من دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال وأن هناك سلعتين فقط يتم انتاجها في الدولتين هما المنسوجات و الخمور كذلك نفترض ان تكلفة النتاج تقدر بالساعات العمل المبذول في انتاج هنين السلعتين كما هو موضح:

انجلترا 4ساعة لانتاج وحدة الخمور ١ ساعة لانتاج وحدة منسوجات البرتغال 3ساعه لانتاج وحدة خمور ٢ سا عة لانتاج وحدة منسوجات ووفقا لذلك فان انجلترا تحتاج إلى ساعة واحدة من العمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات لكن تحتاج إلى ٤ ساعة من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الخمور معنى ذلك أن وحدة واحدة من الخمور تتكلف ما يعادل تكلفة ٤ وحدات من المنسوجات ويعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين وفي غياب النقود فان أي فرد يستطيع مقايضة وحدة واحدة من الخمور مقابل ٤ وحدات من المنسوجات في أسواق الخمور مقابل ٤ وحدات من المنسوجات في أسواق انجلترا أو معادلة وحدة واحدة من المنسوجات مقابل ١/٤ وحدة واحدة من الخمور.

ونفس الشيء بالنسبة للبرتغال تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و٣ ساعات من العمل لإنتاج وحدة واحدة من

الخمور معنى ذلك أن وحدة واحدة من الخمور تتكلف ما يعادل ٣/٢ وحدة من المنسوجات ،ويستطيع إي فرد في البرتغال مقايضة وحدة واحدة من الخمور مقابل ٣/٢ وحدة من المنسوجات أما إذا أراد مقايضة وحدة واحدة من المنسوجات فانه يحصل في المقابل ٢/٣ وحدة من الخمور.

ونفس الشيء بالنسبة للبرتغال تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و٣ ساعات من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الخمور معنى ذلك أن وحدة واحدة من الخمور يتكلف ما يعادل ٣/٢ وحدة من المنسوجات ، ويستطيع أي فرد في البرتغال مقايضة وحدة واحدة من الخمور مقابل ٣/٢ وحدة من المنسوجات أما إذا أراد مقايضة وحدة من واحدة من المنسوجات فانه يحصل في المقابل ٢/٣ وحدة من الخمور.

يتضح من ذلك أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات حيث أن الوحدة الواحدة من المنسوجات في انجلترا تحتاج إلى عدد اقل من الساعات العمل مقارنة بالبرتغال.

وهذا يعني :التكلفة في انجلترا > التكلفة في البرتغال

وهذا بالنسبة للمنسوجات .

ومن ناحية أخرى فان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور

حيث يحتاج وحدة واحدة من الخمور في البرتغال إلى عدد اقل من ساعات مقارنة بانجلترا.

وهذا يعني:التكلفة في انجلترا< التكلفة في البرتغال.

لهذا فهناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظراً لاختلاف المزايا المطلقة بينهما وفقا لآدم سميث فان كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة أي تنتجها بتكلفة اقل ومعنى ذلك أن انجلترا تتخصص في إنتاج وتصدير المنسوجات والبرتغال تتخصص في إنتاج وتصدير الخمور.

والتخصص هنا يعني التخصص الكامل بمعنى أن انجلترا تقوم بتوجبه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج المنسوجات فقط . وتعتمد على البرتغال لاستهلاك الخمور عن طريق استراد وفي نفس الوقت توجه البرتغال كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج الخمور فقط وتعتمد بصورة كاملة على الاستيراد من انجلترا في استهلاكها من المنسوجات.

مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا المطلقة

سؤال يطرح نفسه :ما هو المكسب من وراء التخصص وفق للمزايا المطلقة؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب علينا معرفة ماهو معدل التبادل الذي يتم به التعامل بين الدولتين ويكون في نفس الوقت مقبولا بالنسبة لهما.

المعدل الدولي المقبول بالنسبة للدولتين لا بد أن يقع بين المعدلين الداخليين ، حيث أن انجلترا لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال استيراد واحد وحدة من الخمور من البرتغال مقابل تصدير ٤ وحدات من المنسوجات وكذالك البرتغال لان هذا المعدل لا يحقق مكسب لانجلترا لأنه مثل معدلهما الداخلي و كذلك البرتغال نستخلص من ذلك أن المعدل الداخلي لايصلح أن يكون معدلاً مقبولا للدولتين في نفس الوقت.

-المعدل الداخلي في انجلترا :١ وحدة من الخمور=٤ وحدات من المنسوجات.

-المعدل الداخلي في البرتغال:١ وحدة من الخمور 2/3= وحدة من المنسوجات.

فمنه يجب أن يقع المعدل الدولي للدولتين بين المعدلين الداخليين للدولتين ففي هذه الحالة يمكن تحقيق مكسب للدولتين.

معنى ذلك أن مبادلة وحدة واحدة من الخمور مقابل أي عدد من وحدات من المنسوجات اقل ٤ وحدات و اكبر من ٣/٢ وحدة يعد مقبولا للدولتين فعلى سبيل المثال:

1وحدة من الخمور مقابل ٣ وحدات من المنسوجات.

فانه يقع بين المعدلين الداخليين و بذلك يحقق مكسب بالنسبة لهما.

ولتوضيح ذلك أكثر يجب أن نتذكر مرة أخرى أن انجلترا تتمتع بميزة

مطلقة في إنتاج المنسوجات لذلك تقوم بالتخصص في إنتاجها وتصديرها إلى البرتغال في هذه الحالة فان المعدل الدولي المقترح يحقق لانجلترا الحصول على وحدة واحدة من الخمور من البرتغال مقابل ٣ وحدات من المنسوجات بدلا من ٤ وحدات كما هو الحال وفقاً للمعدل الداخلي بمعنى ذلك أن انجلترا تحقق توفيرا قدره واحد وحدة من المنسوجات هذا من وجهة نظر انجلترا أما البرتغال فإنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور وفقاً للمعدل الدولي فهي تصدر واحد وحدة من الخمور وتحصل في المقابل على ٣ وحدات من المنسوجات بدلاً من ٣/٢من المنسوجات.

فنلاحظ أن المكسب الذي حققته انجلترا لم يكن على حساب خسائر تتحملها البرتغال كما يدعي الفكر التجاري.

هكذا اثبت أن التبادل الدولي القائم على التخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا المطلقة يحقق مكاسب لأطراف التبادل .

والشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي آدم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة ، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعاً أكثر يتمتعون فيها بميزة مطلقة ، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية و الثروة في الدول المعنية.

وتدعو النظرية نظرية التكاليف المطلقة إلى وجوب جعل التجارة حرة

بين البلدان المختلفة وهدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة ، لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد ، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الخطر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي وقد حاول آدم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

-تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا .

-تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق.

ويفترض آدم سميث إن تقييد الدولة من الواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة.

ويوضح مدى الضرر البالغ الذي يصيب الاقتصاد القومي من جراء فرض ضريبة على الواردات، ببيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة ، فتوزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح المادي، فالعامل يذهب إلى الفرع الإنتاجي الذي يعطيه أعلى أجر، و الرأسمالي يستثمر أمواله في الإنتاج الذي يعود عليه بأقصى ربح، وهكذا فكل عامل من عوامل الإنتاج يتجه إلى الفرع الإنتاجي الذي يحقق له أقصى ربح، وهذا يعني انه في نقطة التوازن فان كل عامل من عوامل الإنتاج يكون قد حقق لنفسه أقصى عائد ممكن، وفي نفس الوقت فان هذا الوضع يحقق مصلحة المجتمع، فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق

المصلحة الخاصة للأفراد وما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، فكأنه توجد يد خفية تدفع الأفراد إلى تحقيق الصالح العام وهذا يعني حصول الدولة على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من موارد الثروة.

وبالنسبة للأثر الذي تتركه الضريبة الجمركية، هو في الواقع أثر انكماشي في كمية المستورد من السلع التي يفرض عليها الضريبة الجمركية، وبالتالي يزداد الطلب على المنتج محلياً منها وترتفع أسعارها، بحيث لا تتعرض للمنافسة فتقل جودتها ، وستؤدي زيادة الأرباح في إنتاج هذه السلع إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى إلى الاتجاه إلى إنتاج هذه السلعة، وبالتالي فان الأثر النهائي لفرض ضريبة جمركية على سلع معينة أو عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرض عليها ضريبة جمركية ويصبح التوزيع الجديد لموارد مختلفا عن التوزيع الأمثل للموارد والذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج.

فرض ضريبة جمركية على سلعة معينة يتوقف على اثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين آدم سميث ذلك بان الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج فى الخارج يعني هذا انخفاض في الإنتاجية في تلك الصناعة، ولو فرضت ضريبة جمركية لحمايتها فان هذا لا يبعث الحافز لدى المنتجين لتحقيق اقل تكلفة إنتاج،

أو بعبارة أخرى الزيادة الإنتاجية،والنتيجة النهائية هي نقص الناتج الكلي القومي، بينما لو سمحت الدولة بالمنافسة الأجنبية للصناعات التي تنتج بتكلفة أعلى فان هذا سيحثها على زيادة إنتاجيتها و الإنتاج بتكلفة اقل وإلا فعلى المنتجين أن يتركوا الصناعة وستتجه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وستعود الحرية للتجارة بين الدول في شكل زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

الانتقادات الموجهة للنظرية.

والسؤال المطروح هنا ماذا يحدث عندما لا تتمتع إحدى الدول بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ؟هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية ? .

وفقاً لتحليل سميث فالدولة التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل, يمكن توضيح هذه الفكرة بدراسة الجدول الآتي الذي يوضح تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الخمور والمنسوجات في كل من فرنسا وألمانيا.

البلد	المنسوجات	الخمور
فرنسا	٣سا	٢سا
المانيا	٤سا	٥سا

يتضح من الجدول إن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من

الخمور والمنسوجات بينما ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين حيث يتكلف إنتاج وحدة واحدة من الخمور ساعة عمل واحدة فقط في فرنسا بينما ٤ ساعات في ألمانيا .

وهكذا وفق آدم سميث فان ألمانيا لاتستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل نظرا لعدم تمتعها بأي ميزة مطلقة فمهما يكن من أمل فان مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها،انها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص وتقسيم العمل نظرا لعدم تمتعها بأي ميزة مطلقة بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة يضاف إلى ذلك أن اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس لتخصص دولي فقط لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي ولا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية فالثانية امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل في حين أن نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته وقد كان ريكاردو أول من وضع هذا الفرق فيما اسماه بقانون النفقات النسبية واثبت انه من الممكن للدول التي لا تتمتع بميزة مطلقة ان تحقق مكاسب من التخصص وفق المزايا النسبية وليس للمزايا المطلقة.

وتعاني نظرية القيمة المطلقة من منهج السكون حيث أنها لم تراع

تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطور التكنولوجي التي من شانها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

ورغم كل الانتقادات الموجهة لآدم سميث إلا انه أول من وضع اللبنة الأولى وبين كيف يمكن للدول أن تتعامل مع دول أخرى في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى انه أعطى تفسيرا للتجارة الخارجية إلى أقصى حد .

نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣)

أستاذ في علم الاقتصاد عمل مدرساً في نفس المجال، كما أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو التفقة النسبية، ويقال أنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين وهو إنجليزى الجنسية ومن أسرة يهودية تنحدر من هولندا ولقد كان والده يعمل سمساراً في سوق الأوراق المالية والتحق ريكاردو بالعمل مع والده وهو في الخامسة عشر من العمر وبسبب زواجه من مسيحية طرده والده من العمل معه، فاستقل ريكاردو بعمل خاص أيضا في مجال البورصة وكون ثروة كبيرة وهو في السادسة والعشرين من عمره ومكنته بعد ذلك من التفرغ والإطلاع وأسس شركة تحمل اسمه جعلته

من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين، وقام بشراء مقعد في البرلمان الانجليزى عن مقاطعة إيرلندية وكان عضواً بارزاً في البرلمان.

وعندما قرأ كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد ومن أهم كتبه مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب ، ويرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما أسماه الريع، وليس على الربح والريع هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الربح فهو مكسب صناعي رأسمالي، ويعلل ذلك معتمداً على نظرية سميث في إعطاء القيمة للعمل، بأن الريع ليس ثمناً للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة.

تمشياً مع قانون الأجور الحديدي الذي اقتبسه عن مالتوس يرى ريكاردو أنه: حين يتقاضى الملاك أثماناً أعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى أداء أجور عالية لعماله، بينما هو لا يستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته، لأنها تتحدد في سوق قوامها التنافس ويذهب ريكاردو إلى أنه نتيجة لذلك فإن الريع في جوهره عدوان على الربح، وتميل الأرباح في الأجل

الطويل إلى الهبوط حتى تصل درجة الصفر، بينما يستولى ملاك الأراضي على الفائض الاقتصادي.

فكانت أولى نظريته أن أقنع الرأسماليون الحكومة الإنجليزية بإلغاء القوانين التي سنتها للغلال، وأفسحت المجال لاستيراد الغلال من الخارج، فهبطت أرباح الملاك الزراعيين وكسدت سوقهم، وفي الوقت نفسه انخفضت تكاليف الصناعة كثيراً، واتخذ الرأسماليون من انخفاض سعر الغلال ذريعة لتخفيض أجور العمال، وبذلك ضربوا عصفورين بحجر واحد، ووطدوا مركزهم على حساب المجتمع، فنتج عن ذلك أزمات خانقة ذهب ضحيتها جموع غفيرة من العاطلين والمعدمين ومن ناحية أخرى تمادى ريكاردو فطالب بتأميم الأراضي أو فرض الضرائب الباهظة عليها، ومن هنا سقط في خطأ غير مقصود، إذ أنه نبه الاشتراكيين الأوائل إلى هذه الفكرة مما جعل نتيجتها على عكس رغبة الرأسماليين ورغبة ريكاردو.

في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب قدم ريكاردو نظريته عن النفقات النسبية وكانت الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل ريكاردو:

- وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج.

- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.

- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع.

- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماماً مثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.

- إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل – رأس المال – الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.

- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

- أن تكلفة الإنتاج ثابتة، وساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، وأن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

واعتبر ريكاردو أن حرية حركة عناصر الإنتاج على المستوى المحلي من نشاط إلى آخر فذكر أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية والعوائد الحدية، ويستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة.

أما على المستوى الدولي فإن الوضع مختلف تماماً، حيث أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى لكن كل دولة يجب أن تتخصص من خلال تحويل الموارد لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

ب. كيف يتم حساب المزايا النسبية؟

لنأخذ المثال التالي:

الدولة	المنسوجات/ اليارادة	الخمور/ الجالون
فرنسا	2سا	1سا
ألمانيا	3سا	4سا

من الجدول نلاحظ أن ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، لكن بالتدقيق في وضع ألمانيا نلاحظ أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة وأن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجه في فرنسا يمكن حسابها كالآتي:

تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا / تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا X ١٠٠ =
١/٤ x ١٠٠ = ٤٠٠ %

معنى ذلك أن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا تمثل 400 % من تكلفتها في فرنسا، من ناحية أخرى فإن تكلفة إنتاج المنسوجات في ألمانيا تمثل % 150 فقط من تكلفتها في فرنسا.

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الزيت، وهو ما يعني أن ألمانيا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات عن إنتاج الزيت على الرغم من عدم تمتعها بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

أما بالنسبة لفرنسا فهي كما لاحظنا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين لكن بحساب التكاليف النسبية نجد أن فرنسا أكثر كفاءة نسبية متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا مقارنة بتكلفة إنتاجها في

ألمانيا تمثل 25 % بينما تكلفة إنتاج المنسوجات في فرنسا تمثل % 66,7 من تكلفتها في ألمانيا.

وهكذا فإن فرنسا أكثر كفاءة في إنتاج الزيت عن إنتاج المنسوجات، وهو ما يعني أن فرنسا لديها ميزة نسبية في إنتاج الزيت عنه في إنتاج المنسوجات على الرغم من تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

وعليه حسب تحليل ريكاردو يمكن أن تقوم التجارة بين كل من فرنسا وألمانيا حيث تتخصص فرنسا في إنتاج الزيت وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية وتقوم ألمانيا بالتخصص في إنتاج المنسوجات وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية.

والسؤال الآن هو ما هي المكاسب التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للدولتين بعد التجارة وفقا لتحليل ريكاردو؟.

ج- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا النسبية:

افترض ريكاردو أن كل دولة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل وبعد التجارة، هذا الافتراض في الحقيقة إنما يجعل المكسب الذي يمكن أن يتحقق من التجارة إنما ينحصر في تخفيض تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة بدلاً من زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين.

الافتراض الثاني يتعلق بمعدل التبادل الدولي حيث ذكر أن كل دولة تقوم بمبادلة وحدة من الزيت مقابل وحدة من المنسوجات معنى ذلك أن تقوم فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت وألمانيا في إنتاج المنسوجات ثم يتم التبادل بينهما على أساس جالون من الزيت مقابل ياردة من المنسوجات، والمعيار يشترط أن المعدل الدولي يجب أن يقع بين المعدلين الداخلين للدولتين حتى يحقق مكاسب بالنسبة لهما.

المعدل الداخلي في فرنسا: ١ جالون من الزيت = ١/٢ ياردة من المنسوجات.

المعدل الداخلي في ألمانيا: ١ جالون من الزيت = ٤/٣ = 1,33 ياردة من المنسوجات.

المعدل الدولي المقترح وفقا لريكاردو: ١ جالون من الزيت = ١ ياردة من المنسوجات.

فإننا نلاحظ أن المعدل الدولي المقبول يجب أن يكون وحدة واحدة من الزيت مقابل عدد من وحدات المنسوجات أكبر من 0,5 ياردة وأقل من 1,33 ياردة وهو ما يحققه بالفعل المعدل الدولي الذي اقترحه ريكاردو.

أولا: تكلفة الإنتاج قبل قيام التجارة:

إن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل بالنسبة للسلعتين تكلفة الإنتاج في فرنسا قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة من الزيت + تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات = ١ + ٢ = ٣ ساعات عمل.

أما في ألمانيا تكلفة الإنتاج قبل التجارة = ٤ + ٣ = ٧ ساعات عمل.

ثانيا: تكلفة الإنتاج بعد التجارة:

إذا قامت فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت (التي تتمتع في إنتاجه بميزة نسبية)، فإنها تحتاج وحدتين من الزيت، الوحدة الأولى تخصص للاستهلاك المحلي والثانية للتصدير إلى ألمانيا مقابل وحدة واحدة من المنسوجات، في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ساعتين عمل.

تكلفة الإنتاج في فرنسا بعد التجارة = وحدة من الزيت للاستهلاك المحلي + وحدة من الزيت للتصدير إلى ألمانيا = ٢ ساعة عمل.

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لفرنسا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (١ ساعة عمل = ٣ ساعة عمل – ٢ ساعة عمل).

obeikandl.com

بالنسبة لألمانيا فإنها تتخصص في إنتاج المنسوجات التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية وهي تحتاج إلى إنتاج وحدتين من المنسوجات ، الوحدة الأولى للاستهلاك المحلي والوحدة الثانية للتصدير إلى فرنسا مقابل وحدة واحدة من الزيت،وفي هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ٦ ساعات عمل.

تكلفة الإنتاج في ألمانيا بعد التجارة = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلي + وحدة منسوجات للتصدير لفرنسا = ٣ ساعات + ٣ ساعات = ٦ ساعات عمل.

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لألمانيا قد انخفضت أيضاً بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (١ ساعة عمل = ٧ ساعات – ٦ ساعات).

يجب أن نفهم هنا أن المكسب من التجارة ليس بالضرورة أن يظهر في صورة انخفاض في التكاليف إنما قد يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من أحد السلعتين أو السلعتين معا كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورة أن تتوزع بالتساوي بين أطراف التبادل، المهم

في هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدراً من المكاسب قد يفوق أو يقل أو يساوي ما يحصل عليه شركائها في التجارة.

نظرية التوازن التلقائي: دافيد هيوم

وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس موزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انسياب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.

نظرية هكشر-أولين: تعتبر نظرية نسب عوامل الإنتاج (وتعرف أيضاً باسم نظرية هكشر –أولين، أو النظرية السويدية، أو النظرية الحديثة)

امتداداً للنظرية التقليدية الحديثة في التجارة الدولية، فقد بدأت هذه النظرية مقدماتها من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية الحديثة.

أرجعت النظرية التقليدية الحديثة اختلاف الأسعار النسبية للسلع إلي جانبي العرض والطلب، فاختلاف شكل منحنى حدود إمكانات الإنتاج أي اختلاف ظروف العرض، يؤثر على النفقات النسبية، ومن ثم يؤثر على الأسعار النسبية، وبالتالي تتحدد الميزة النسبية في كل سلعة واختلاف شكل منحنيات الطلب المتبادل للدول المشاركة في التبادل الدولي يعكس اختلافات جانب الطلب ويلاحظ ان ما سبق لا يقدم تفسير مقنعا لاختلاف النفقات والأسعار النسبية.

وفي ضوء ذلك اتجهت نظرية نسب عوامل الإنتاج، إلي البحث في اتجاهين رئيسيين هما:

١) شرح أساس الميزة النسبية، بالبحث عن محدداتها، وقد وجدت نظرية هكشر – أولين ضالتها في اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج بين الدول.

٢) تحليل أثر قيام التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج في الدول أطراف التبادل.

تقسيم السلع بحسب كثافة عوامل الإنتاج:

ومعنى ذلك إمكانية التمييز بين السلع المختلفة بحسب العامل

الإنتاجي الكثيف (المستخدم بكمية اكبر) نسبياً في إنتاج السلعة، وحيث نطلق على القماش سلعة كثيفة العمل، والآلات سلعة كثيفة رأس المال فمعنى ذلك أن القماش يحتاج إلي عمل أكثر نسبيا لإنتاجه عن الآلات، ومفاد ذلك أن نسبة (العمل/رأس) المال تكون أعلى بالنسبة لإنتاج القماش عنها في انتاج الآلات، والعكس صحيح.

ولو افترضنا أن القماش سلعة كثيفة العمل، فأي نقطة على منحنى الناتج المتساوي تشير إلي أن نسبة العمل/رأس المال كبيرة بالنسبة للقماش أما منحنى الناتج المتساوي للآلات فيشير إلي أن نسبة رأس المال/العمل كبيرة عند النقاط المختلفة على المنحنى، ومفاد ذلك أن القماش سيظل سلعة الآلات كثيفة رأس المال عند كل مستويات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

ثبات العوائد بالنسبة للنطاق:ويقصد بذلك ان دوال الإنتاج متجانسة خطيا أو بتعبير أخر دوال الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى أي أن زيادة مدخلات العمل ورأس المال المستخدمة في إنتاج سلعة ما، تؤدى إلي زيادة الناتج من هذه السلعة بنفس النسبة فإذا زادت مصر مقدار العمل ورأس المال في صناعة القماش بنسبة ١٠%، يزيد إنتاج القماش أيضا بنفس النسبة ١٠% وإذا قامت فرنسا بمضاعفة مدخلات العمل ورأس المال في صناعة الآلات، تضاعف إنتاج الآلات لديها.

وطالما يتم المزج بين عاملي الإنتاج بنفس النسبة، نجد ان الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج تبقى ثابتة دون تغير، ذلك ان الإنتاجية الحدية تعتمد على النسب التي من خلالها يتم المزج بين عاملي الإنتاج، والشكل التالي يوضح الفرق في مسارات التوسع لإنتاج القماش وإنتاج الآلات.

بيان ثبات العوائد باستخدام منحنيات الناتج المتساوي:ويلاحظ ان منحنيات الناتج المتساوي تعبر عن مستويات متصاعدة من الناتج، لذلك نجد أن الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال تكون ثابتة عبر الشعاع الواحد، لكن تختلف الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج بين شعاع وأخر، فمثلاً تكون الإنتاجية الحدية للعمل على الشعاع (و ع) أعلى من إنتاجية العمل الحدية على الشعاع (وع٢) وتكون هذه الإنتاجية على الشعاع (وع١) أعلى منها على الشعاع (وع).

سيادة المنافسة الكاملة: ويقصد بذلك سريان المنافسة الكاملة في أسواق المنتجات وأسواق عوامل الإنتاج ومعنى ذلك وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين للمنتجات والعارضين لخدمات عوامل الإنتاج والمستخدمين لها، بحيث يصبح الوزن النسبي لكل منهم من الصغر بحيث لا يكون له تأثير في السعر ويترتب على الافتراض السابق استبعاد كافة النماذج القائمة على الاحتكار والمنافسة

الاحتكارية وتنافس القلة من نظرية هكشر-أولين، وما يترتب عليها من قيام بعض المنتجين بتمييز منتجاتهم من خلال العلامات التجارية أو الاسم التجاري.

عدم قدرة عوامل الإنتاج على التنقل دولياً:ويقصد بذلك قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخليا بحرية تامة من منطقة لأخرى داخل نفس الدولة وبين الصناعات، بحيث تتحرك من المناطق والصناعات ذات العوائد المنخفضة إلي المناطق والصناعات ذات العوائد المرتفعة، حتى تصبح عوائد جميع وحدات العمل ورأس المال هي نفسها في كافة المناطق والاستخدامات، أما قدرة عوامل الإنتاج على التنقل دولياً فهي منعدمة،ومفاد ذلك بقاء الفروق الدولية في نسب توافر عناصر الإنتاج، ومن ثم بقاء الاختلافات في عوائد عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة في غياب التجارة الدولية.

ويترتب على هذا الافتراض استبعاد دور الشركات عابرة الجنسية التي تقوم بنقل رؤوس الأموال من مكان لآخر (الاستثمار الأجنبي المباشر)، أو نقل بعض الخبرات البشرية من مكان لآخر، بالإضافة إلي استبعاد التجارة الدولية في السلع الرأسمالية.

نظرية نسب العوامل:

o التعبير عن كثافة عوامل الإنتاج:

في عالم يتكون من سلعتين هما القماش والآلات، وسوف نرمز لها (ق ، ت) على التوالي، وعاملين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال، ونشير إليهما (ع ، ر) على التوالي، ودولتين يتكون منهما العالم، وهما مصر وفرنسا، ونرمز لهما (ص ، ف) على الترتيب.

أذا فرض ان القماش سلعة كثيفة العمل فإن نسبة العمل/رأس المال المستخدمة في إنتاجها أعلى من نظيرتها في الآلات، أي ان (عدد وحدات العمل: عدد وحدات رأس المال) المستخدمة في إنتاج القماش تكون أكبر منها في إنتاج الآلات، ويمكن التعبير عن ذلك بالمتباينة الآتية:

(ع ق / ر ق) >(ع ت /دت)

وعلى ذلك تكون الآلات سلعة كثيفة رأس المال بالقياس إلي القماش، نحصل على ذلك بمقلوب المتباينة السابقة:

(ر ق / ع ق) < (ر ت / ع ت) ولمزيد من الإيضاح نفترض المثال الرقمي التالي:

إذا كان إنتاج وحدة واحدة من السلعة ق (القماش) يحتاج إلي وحدة واحدة من رأس المال تمتزج مع أربع وحدات من العمل، وكان إنتاج

وحدة واحدة من السلعة ت (الآلات) يتطلب المزج بين ثلاث وحدات من رأس المال مع وحدتين من العمل. عندئذ، تكون نسبة رأس المال/ العمل للسلعة ق هى ٤/١، كما ان نسبة رأس المال / العمل للسلعة هى ٢/٣ وحيث ان ٢/٣ > ٤/١

فأن ذلك يشير إلي أن السلعة ت كثيفة رأس المال، والسلعة ق كثيفة العمل.

وخلاصة الأمر أن كثافة عوامل الإنتاج في سلعة ما إنما هى مسألة نسبية تتحدد بمقارنة المقدار المستخدم من عنصر إنتاجي معين بالمقدار المستخدم من عناصر الإنتاج الأخرى.

وبذلك نطلق على القماش انه سلعة كثيفة العمل، والآلات سلعة كثيفة رأس المال، والقمح سلعة كثيفة الأرض، والفوسفات سلعة كثيفة الموارد الطبيعية، الأقمار الصناعية سلعة كثيفة التكنولوجيا.. وهكذا.

تعريف وفرة العوامل بمعايير السعر:

يقال ان الدولة تكون وفيرة العمل بالنسبة لدولة أخرى، اذا كان العمل أرخص نسبياً في الدولة الأولى عن الدولة الثانية، قبل قيام التجارة (وضع الاكتفاء الذاتي).

وقد استخدم أولين مفهوم الوفرة الاقتصادية التى تعكسها الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج فإذا كان لدينا دولتين هما مصر وفرنسا،

ورمزنا لهما بالرمزين (ص ، ف) على التوالي، وإذا رمزنا إلي ثمن خدمات عوامل الإنتاج بالرمز (ث) فان (ث ع) تشير إلي ثمن خدمات عنصر العمل (معدل الأجر)، وكذلك تعبر (ث ر) عن ثمن خدمات عنصر رأس المال (معدل الفائدة، أو السعر الايجارى لرأس المال).

في ضوء ماسبق تكون مصر دولة وفيرة العمل بالقياس إلي رأس المال اذا كان:

(ث ع ص / ث ر ص) < (ت ع ف / ث ر ف).

وتكون فرنسا دولة وفيرة رأس المال بالقياس إلي العمل اذا كان:

(ث ر ص / ث ع ص) > (ت ر ف / ث ع ف).

وخلاصة ما سبق، أن وفرة عنصر إنتاجي معين يجعل سعر خدمات هذا العنصر الإنتاجي منخفضاً.

تعريف وفرة العوامل بالمعايير المادية:

يقصد بالمعيار المادي في هذا الصدد، المقدار الإجمالي المتاح من العمل ورأس المال في كل دولة وقد استخدم كل من ساموبلون، وليونتيف هذا المعيار في إيضاح معنى العامل الإنتاجي الأوفر نسبياً.

وطبقاً لهذا التعريف، تكون مصر دولة وفيرة في العمل، إذا كانت نسبة المقدار الكلى المتاح من العمل إلي المقدار الكلى المتاح من رأس المال لديها، أكبر من هذه النسبة في فرنسا، والعكس يشير إلي اعتبار

فرنسا دولة وفيرة في رأس المال.

ومن الجدير بالذكر، ان المقدار المطلق من العمل ورأس المال غير مهم، ولكن نسبة إجمالي مقدار العمل إلي إجمالي مقدار رأس المال هي التي تحدد الوفرة النسبية أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج فعلى سبيل المثال، يزيد الرقم المطلق المتوافر من عنصر العمل في فرنسا عنه في مصر، ومع ذلك نقول بأن فرنسا دولة وفيرة رأس المال، ومصر دولة وفيرة العمل، لآن نسبة رأس المال/العمل في فرنسا أعلى منها في مصر ويمكن التعبير عن ذلك بالمتباينات التالية:

(ع ص / ر ص) > (ع ف / ر ف) أو ان (ر ص / ع ص) < (ر ف / ع ف) حيث ان:

ع ص = إجمالي مقدار العمل المتاح في مصر.

ر ص = إجمالي مقدار رأس المال المتوافر لمصر.

ع ف = إجمالي مقدار العمل المتاح في فرنسا.

د ف = إجمالي مقدار رأس المال المتوافر لفرنسا .

وفي ضوء ما سبق، وباعتبار أن القماش سلعة كثيفة العمل، والآلات سلعة كثيفة رأس المال، ومصر دولة وفيرة العمل، وفرنسا دولة غنية في رأس المال. فأن مصر تستطيع إنتاج المزيد نسبيا من القماش عن فرنسا، وبالعكس تستطيع فرنسا إنتاج المزيد نسبيا من

الآلات قياسا إلي مصر.

وإذا حاولنا إيجاد علاقة بين تعريف وفرة عوامل الإنتاج بمعيار الأسعار وبالمعيار المادي، فينبغي أن نوضح أن التعريف بالمفهوم المادي يأخذ في اعتباره عوامل العرض فقط أما التعريف بمقياس الأسعار النسبية فيأخذ في اعتباره ظروف العرض والطلب معاً وغنى عن البيان ان الطلب على عنصر الإنتاج هو طلب مشتق ، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي تتطلب هذا العنصر في إنتاجها، وحيث أنه قد سبق لنا افتراض تشابه الأذواق وتفضيلات الطلب في البلدين، عندئذ نجد كلا التعريفين يعطيان نفس النتيجة.

فإذا افترضنا ان أذواق المستهلك المصري تميل أكثر ناحية السلع كثيفة العمل (القماش مثلا)، بحيث يكون الطلب على عنصر العمل أعلى من الطلب على رأس المال، يترتب على ذلك ارتفاع معدل الأجر في مصر على الرغم من كبر المقدار المادي للعمل في مصر. وينخفض معدل الفائدة على رأس المال على الرغم من الندرة النسبية له بالمعيار المادي ومؤدى ذلك، ان مصر دولة وفيرة العمل بالمعيار المادي الكمى، وتكون وفيرة في رأس المال بمعيار الأسعار النسبية للعوامل.

<u>شرح نظرية هكشر</u>

تصدر الدولة السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعامل

الإنتاج الوفير والرخيص نسبياً لديها، وتستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها استخداما مكثفاً لعامل الإنتاج النادر نسبياً لديها.

ومفاد هذه النظرية، ان الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل مثلاً (مصر) تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا (القماش)، وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا (الآلات) وتقوم الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، بتصدير الآلات واستيراد القماش وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين. وترجع هذه النظرية الفروق في الأسعار النسبية للسلعة ومن ثم الميزة النسبية بين الدول، إلي الفروق في هبات عوامل الإنتاج (بما يترتب عليها من وفرة نسبية في احد العوامل وندرة نسبية في العامل الإنتاجي الآخر) أي ان هذه الفروق هى التي تحدد الميزة النسبية ونمط التجارة الدولية.

نقد نظرية هكشر:

سنتطرق فيما يلي إلى بعض تلك الفروض ونقدها وتتجلى فيما يلي:

ما ذكرته نظرية هكشر وأولين(نظرية نسب عناصر الإنتاج)

-فسرت قيام التجارة الدولية من حيث نسب عناصر الإنتاج من منظور داخلي وعمم على الجانب الخارجي .

-إفترضت تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم الختلفة(إعتبرت دوال الإنتاج هي دوال خطية متجانسة).

استبعدت أثر البحوث والتطوير وتأثيرهما على التقدم التكلونوجي وبالتالي تأثيرهما في إيجاد ميزة تقنية نسبية للدولة .

إعتبرت أن الإقتصاد الدولي هو إستاتيكي (ساكن) حيث أنهاإعتمدت أن دوال الإنتاج خطية متجانسة.(متماثلة).

إفتراض تماثل الدول في المقدرات الطبيعية والبشرية.

يفترض H و Oأن تبادل السلع يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة:

١-- تعدد المؤسسات.

٢-- تعدد السلع.

٣--تجانس السلع.

٤- سهولة الدخول والخروج من الأسواق.

٥- توفر معلومات حول السوق.

إفتراضهما : تجاهلا تأثير أذواق المستهلكين وهو أمر في غاية الأهمية.

-يفترضا :عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول وركزا على عنصرين فقط (العمل رأس المال).

-يفترضا عدم وجود نفقات نقل بين الدول.

-وجود إختلاف في الوفورات بين البلدان في عوامل الإنتاج.

-النظرية الكلاسيكية إهتمت بالتجارة من جانب المواد الأولية (سلع ريكاردو)

-العرض هو العنصر الأساسي والمستقل الذي يؤدي لظهور التجارة الدولية .

-لخصت هذه النظرية التجارة الدولية في المواد الأولية.

-تفترض نظرية هكشر وأولين والنظرية الكلاسيكية أن:

-العرض هو المحرك الأساسي لقيام التجارة الدولية وذلك لأنه ناتج عن

ما تجاهلته وما لم تضعه في الحسبان (ما يوجد في الواقع)

obeikandl.com

-كانا في هذا قد أهملا إختلاف المشاكل الخارجية مثل:

-توقع نوعية السلع التي يتم تبادلها.

-تحديد صفات وخصائص هذه السلع.

-الحقيقة أن : دوال الإنتاج غبر متشابهة بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.

-في حين أنه يوجد مراكز للبحث والتطوير في الدول المختلفة . المتطورة منها خاصة .

-يؤدي هذا إلى وجود دول مؤهلة ومتخصصة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.

-الفروض غير واقعية لأنه في الواقع الإقتصادي الذي نعيشهنحن نعلم أن الظواهر الإقتصادية ذات شكل ديناميكي حركي أيالذي يعرف ب:

-جانب إختلاف الوفرة أو الندرةالنسبية لعناصر الإنتاج أي إختلاف المزايا النسبية الطبيعية بين الدول .

وتجاهلا هنا أهم الأسباب في الإختلاف

obeikandl.com

١- الأيدي العاملة الماهرة (رأس المال البشري)

٢- البحوث والتطوير وما لها من دور في إحداث التقدم التكنولوج يالذي نشهده.

٣- ظاهرة إقتصاديات الحجم أو وفرات الحجم

٤- كفاءة الإتصالات أو المواصلات الدولية والهياكل الرئيسيةلبلد ما وتأثيره على التجارة الخارجية لهذه الدولة.

أما في الواقع:

هناك:- أسواق إحتكارية تسود بعض الدول بل حتى بعض التكتلات

- وجود ظاهرة تنوع المنتحات وأثرها على قيام التجارة الدوليةبين مختلف الدول .

- إختلاف نفقة المعلومات من بلد إلى آخر مما يؤدي إلى تغير المعلومات المتوافرةلدى دولة على حساب أخرى مما يؤديأيضا إلى ظهور ميزة نسبية للدولة المتفوقة معلوماتيا.

obeikandi.com

يتولد لدى المستهلك ميلان نحو سلعة على حساب أخرى من نفس الجنس لإقناعه بأنها أفضل حتى لو كانت متشابهة.

وهذا ما تقوم به الإعلانات ووسائل الإعلام وكذا وسائل التسويق والجانب الفني في المنتوج (أي الظاهر أو لميزة ما)

ينتج عن هذا الإفتراض ما يلي :

عدم القدرة على تفسير قيام التجارة الخارجية في السلع الوسيطية والإستثمارية (الرأس مالية) .

١-عدم القدرة على تفسير دور الشركات المتعددة الجنسياتومالها من تأثير على قيام التجارة الدولية.

٢-العناصر الأخرى عدى العمل ورأس المال لها تأثير كبير وقوي على قيام التجارة الخارجية.

هذا الفرض غير واقعي :- لوجود فرق كبير في المسافة بين الدول المتبادلة يخلق أو ينشأنوع من التكلفة الزائدة وهي مصاريف النقل وتختلف حسب موقع الدولة من الدول المصدر لها أي توجد نفقات النقل.

- وكذا توجد شركات متخصصة في جانب النقل.

obeikandl.com

الدول المصدرة : نفقات الشحن.

الدول المستوردة:- نفقات التفريغ و التأمين.

والإختلاف في قيمة النفقة يؤدي إلى ميزة نسبية للدول على حساب أخرى.

بينما: تتحدد أنماط التجارة الخارجية بصفة أساسية من خلال عوامل تتعلق بجانب الطلب بشكل كبير وجلي .

أما حسب الواقع : فلا يكفي الإهتمام بجانب المواد الأولية في حين أن أغلب السلع المتبادلة هي من صنف السلع المنتجة أوالصناعية بالذات.

بينما جاء لينذر بالتالي:

-الطلب هو السبب الأساسي لوجود التجارة الدولية.

- لخص التجارة الدولية في المنتجات الصناعية بالذات.

-لأن السلع تصنع طبقا لظروف الطلب والتي تتوقف بدورها على مستويات الدخل وطرق توزيعه داخل الدولة.

openkandil.com

- كثافة التجارة الخارجية بين دولتين هي دالة متناقصة للإختلافات بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بين الدول.

أي أنها تتنافص حسب تناقص نصبي الفرد من الدخل الوطني لبلده(متوسط دخل الفرد).

نظرية تكلفة الفرصة البديلة هابرلر

تمكن هابرلر عام ١٩٣٦ من حل الإشكال المحيط بنظرية ريكاردو وتخليصها من القيد الذي فرض عليها نتيجة نظرية القيمة في العمل واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة ، التي تنص على ان _تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في انتاجها ، بل بكمية السلعة التي ضحى بها المجتمع من اجل إنتاج السلعة الاولى .

ولتوضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة نستعين بالجدول الأتي الذي يصور كافة التوافقات لإمكانية الإنتاج لكل من العراق وسوريا من سلعتي النمور والقمح عندما توظف كل دولة منهما جميع إمكاناتها مواردها الاقتصادية وفي ظل التكنولوجيا المتاحة لكل منهما وكما يأتي :

جدول افتراضي لإمكانات الانتاج لسلعتي التمور والقمح في كل من سوريا والعراق

سوريا / الانتاج بآلاف الاطنان بالسنة		العراق / الانتاج بالأف الاطنان بالسنة	
قمح	تمور	قمح	تمور
١٢٠	٠٠	٠٠	٢٠٠
٩٠	١٠	٢٠	١٥٠
٦٠	٢٠	٤٠	١٠٠
٣٠	٣٠	٦٠	٥٠
٠٠	٤٠	٨٠	٠٠

ومن الجدول نجد ان سوريا تستطيع إنتاج ١٢٠ ألف طن من القمح سنويا وبدون أية كمية من النمور إذا وجهت جميع إمكاناتها لذلك ، او إنتاج ٤٠ ألف طن تمور وبدون أية كمية من القمح ، او اختيار اية تشكيلة من السلعتين الواردة في الجدول ، اما العراق فبإمكانه إما إنتاج ٢٠٠ ألف طن تمور وبدون قمح او ٨٠ ألف طن قمح وبدون تمور او اية تشكيلة منهما كما في الجدول كما نلاحظ ايضا ان تكلفة إنتاج وحدة التمور في سوريا تساوي ١٢٠ /٤٠ = ٣ وحدة قمح ، بمعنى ان سوريا اذا أرادت إنتاج وحدة إضافية من التمور فعليها ان تضحي بإنتاج ثلاث وحدات من القمح ، وبمعنىً أدق فان الموارد المخصصة لإنتاج وحدة واحدة من التمور في سوريا تكفي لإنتاج ثلاث وحدات قمح وبالعكس فان

تكلفة انتاج وحدة القمح فيها تساوي ٤٠ / ١٢٠ = ٠,٣٣ وحدة تمور ، أي ان إنتاج وحدة قمح إضافية فما عليها سوى التضحية بثلث وحدة من التمور فقط أما العراق فان تكلفة إنتاج وحدة القمح لديه تعادل ٢٠٠ / ٨٠ = ٢,٥ وحدة من التمور ، وعليه فإذا أراد إنتاج وحدة إضافية من القمح فيجب ان يضحي بوحدتين ونصف الوحدة من التمور ، أما إنتاج وحدة إضافية من التمور فلا يضحي الا بأربعة أعشار الوحدة من القمح (٨٠ / ٢٠٠ = ٠,٤) وعليه يكون تخصص العراق بإنتاج التمور وتخصص سوريا بإنتاج القمح وقيام التبادل التجاري بينهما مربحا إذا استطاع العراق مبادلة وحدة واحدة من التمور مقابل أي كمية تزيد عن أربعة أعشار الوحدة من القمح او مبادلة وحدة واحد من القمح بأقل من ٢,٥ وحدة من التمور، بينما تربح سوريا إذا استطاعت مبادلة وحدة واحدة من القمح باي كمية تزيد عن ٠,٣٣ وحدة من التمور أو مبادلة وحدة واحدة من التمور باقل من ثلاث وحدات من القمح وهكذا (لماذا) .

ويؤخذ على هذه النظرية افتراضها ان تكلفة الفرصة البديلة ثابتة ، أي ان عوامل إنتاج السلعة الأولى هي بديل كامل لعوامل إنتاج السلعة الثانية ، كذلك افتراضها ان نسب عوامل الإنتاج لكلا السلعتين (نسبة العمل الى رأس المال او نسبة رأس المال الى العمل متشابهة في كلا الدولتين ، بينما نجد ان الواقع العملي يختلف عن ذلك أي ان عوامل

إنتاج السلعتين ليست بديلا كاملا كما ان نسب عوامل الإنتاج ليست متشابهة في الدولتين .

نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب العرض فقط واهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية ، غير إن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في التجارة الدولية أي الاستيرادات (جانب الطلب) والصادرات (جانب العرض)، ولكن السؤال المهم هو كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الاستيرادات ؟، أي ما هي النسبة التي تجمع بينهما في عملية التبادل الدولي ؟، وبمعنى أدق ما هي معدلات التبادل الدولي التي تتم وفقها التجارة الدولية لتكون مربحة لكلا الدولتين المتعاملتين بالتجارة ؟ .

ولأن ريكاردو قد عجز عن الإجابة على هذه التساؤلات فقد جاء المفكر والاقتصادي الانجليزي ليجيب عليها في كتابه أسس الاقتصاد السياسي عام ١٨٤٨ضمن نظرية جديدة عرفت بنظرية القيم الدولية وقد أوضح فيها بان نسب التبادل الدولي تتحدد بقانون انما الطلب المتبادل ، أي إن طلب أية دولة على سلعة ما يمثل عرض الدولة الثانية من السلعة

نفسها ، وفي ذات الوقت فان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من تلك السلعة ، أي إن هنالك طلب متبادل بين الدولتين وان نسب التبادل بين هاتين الدولتين ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين ، وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحدين الأدنى والأعلى لنسب التبادل بين السلع داخليا . ففي مثالنا السابق (نظرية تكلفة الفرصة البديلة) فليس من مصلحة العراق مبادلة وحدة القمح بأكثر من ٢,٥ وحدة تمور لماذا؟ ، كما ليس من مصلحة سوريا مبادلة وحدة التمور بأكثر من ثلاث وحدات قمح لماذا ؟ يمكن القول هنا ان هذه الارقام يمكن تحويلها الى تكاليف بدلا من عدد الوحدات فمثلا يمكن القول بان ليس من مصلحة العراق شراء وحدة القمح بأكثر من سعر وحدتين ونصف من التمر الذي يصدره للخارج ، كما انه ليس من مصلحة سوريا شراء وحدة التمر بأكثر من سعر ثلاث وحدات من قمحها المصدر فلو كانت تكلفة وحدة التمر العراقي المصدر لسوريا ٦٠ وحدة نقدية وتكلفة وحدة القمح السوري المصدر للعراق ٥٠ وحدة نقدية فان التجارة بينهما مربحة إذا تمت ضمن هذين الحدين ، ولكنها تكون خاسرة لإحدى الدولتين إذا تمت بغير هذه النسب .

وقد قام مارشال وبالتعاون مع ايجويرث برسم منحنيات الطلب المتبادل ، أو كما أطلق عليها بمنحنيات عرض المبادلة أو منحنيات

الطلب الدولية وهذه المنحنيات إنما تعبر عن الكميات التي ترغب الدولة بمبادلتها (الصادرات) مع دولة أخرى مقابل الكميات التي ترغب الدولة الأولى بالحصول عليها الاستيراد ، لذلك فان معدل التبادل الدولي بين الدولتين سيتحدد في نقطة التقاطع بين الكمية التي تطلبها الدولة من السلعة المستوردة مع الكمية التي تعرضها من السلعة المصدرة نقطة التوازن .

وتكون معدلات التبادل الدولية متوازنة عندما تكون أسعار الصادرات والاستيرادات محصورة بين هذين الحدين ، إلا إن الحال سوف يتغير عند تغير أسعار الصادرات أو الاستيرادات بحيث تتغير معها معدلات التبادل الدولية ، فتكون مرة لصالح الدولة المصدرة ومرة في غير صالحها ، وكذلك الحال بالنسبة للدولة المستوردة وقبل التعرف على أنواع معدلات التبادل الدولي لابد من التمييز بينها وبين مفهومين مقاربين لها ولكنهما مختلفين عنها وهما :

معدل تغطية الاستيرادات

وهو النسبة المئوية من الاستيرادات التي يمكن تغطيتها عن طريق الصادرات أو من مجموع الأرصدة الجارية من السلع والخدمات والتحويلات الجارية ، أي كم هي نسبة الاستيرادات التي تدفع قيمتها من

الصادرات وكم هي نسبتها التي تدفع عن طريق التحويلات الجارية او تدفق رؤوس الأموال او من الاحتياطات النقدية اذ يمكن القول بان معدل تغطية استيرادات العراق لعام ٢٠١٠ كانت بنسبة ٥٥% من صادرات النفط و١٢% من الصادرات الأخرى و١٧% من تدفقات رأس المال وإرباح الاستثمار و ١٦% من الأرصدة الجارية .

طاقة الاستيراد ويقصد بها حجم الاستيرادات التي تستطيع الدولة ان تحصل عليها عن طريق صادراتها (او دخلها الجاري) ويعبر عنها بالأرقام القياسية ، فإذا كان الرقم القياسي لا سعار الاستيرادات هو (Pm) والرقم القياسي لأسعار الصادرات هو (Px) والرقم القياسي للكميات المصدرة هو (Qx) فان الرقم القياسي للطاقة الاستيرادية سيكون : $EI = \frac{Px}{Pm} * Qx$

وتجدر الإشارة الى إن طاقة الاستيراد لا تعتمد في زيادتها على زيادة نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الاستيرادات فقط وإنما تعتمد كذلك على مرونة الطلب على الصادرات ، إذ كلما كانت المرونة قليلة كان ذلك في صالح الدولة المصدرة وبالعكس ، لماذا ؟.

وبما ان عدد أنواع السلع والخدمات المتبادلة بين الدول كثيرة ومتنوعة من جهة ، ومتغيرة من وقت لآخر من جهة أخرى ، فقد اقترح

(موريس بي M.Bye) النوعين الرئيسيين من معدلات التبادل الدولية للتمييز بين معدلات التبادل الثابتة والمتغيرة وكما يأتي:

- معدلات التبادل الموضعية : وهي تعبر عن النسب الكمية بين المنتجات أو عوامل الإنتاج لأنها تصف وضعاً معيناً في فترةٍ زمنيةٍ معينة .
- معدلات تبادل التطور : وهي تفسر الى أي حد ستزداد أو تنخفض قدرة الدولة في الحصول على منتجات مستوردة مقابل منتجاتها المصدرة .

بعض النظريات الجديدة:

الفجوات التكنولوجية: هناك فجوات تكنولوجية بين الدول أي أن بعض الدول تقود والبعض الآخر يتبع والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية .

دورة حياة السلعة: تمر عملية إنتاج السلع بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة،وعادةً ما يحدث هذا في سلع المواد الأولية (الخام) الناضبة .

تأثير الدخل: تعطي النظريات هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً للطلب وهي عموماً (خاصة نظرية ليندر التي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على

افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة إنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة سلعة عالمية .

اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...) وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة .

وفورات الحجم: تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها. وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن

البحث والتنمية وظروف المنافسة غير التامة وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماماً عن نطاق المزايا النسبية.

نموذج جاذبية التجارة مشابه لنماذج الجاذبية في العلوم الاجتماعية وغالباً ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي في القياس وهو من أشهر النماذج لاستخدام المتغيرات الوهمية في الإحصاء ونعني هنا بالمتغير الوهمي المتغير الصوري وهو المتغير النوعي الذي يعبر عن صفة معينة مثل: اللون، والجنس، والديانة، والحروب، والمنطقة، ويستخدم المتغير الوهمي القيمة (١ صحيح) للدلالة على وجود الصفة، والقيمة (صفر) للدلالة على عدم وجود الصفة ويعتبر هذا المتغير الوهمي أكثر وضوحاً في البيانات المقطعية.

ويحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة فى أدبيات الاقتصاد الدولى حيث يجعل فى شكله الأساسى التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التى تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول ويحاكى نموذج الجاذبية لنيوتن الذى يعتمد أيضاً المسافة والحجم المادى بين كتلتين .

ولفهم محددات التدفقات التجارية ما بين الدول فان نموذج الجاذبية يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية ويعرف النموذج التدفقات

من الدولة ا إلى الدولة ب على أنه يساوى حاصل ضرب الناتج المحلى الاجمالى للدولتين مقسوماً على المسافة بينهما وتنميط التعبير بثابت.

ومتغيرات النموذج الأساسى تفسر جزءاًمن التغيرات فى تدفقات التجارة لذلك عمل كثيرون على ادحال العديد من المتغيرا الاضافية التى تاخذ فى الاعتبار عدم تجانس هذه الدول وتعكس متوسط الدخل وعدد السكان ومستوى الأسعار والحدود المشتركة والعلاقات اللغوية والتاريخ واسعار الصرف ونظراً لبساطة هذا النموذج الذى عرضه ايزارد عام ١٩٥٤ وتنبرجن عام ١٩٦٢ وبوهنن عام ١٩٦٣ فقد تحول الى احد اهم النماذج المستخدمة فى تحليل التجارة الدولية وتركز العمل فى السنوات الأخيرة على تحسن تقييم العالم لهذا النموذج اعتماداًعلى مناهج الاقتصاد القياسى الحديثة وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التى تؤثر على تدفقات التجارة ولربط نموذج الجاذبية بالاسس النظرية للتجارة الدولية ويجدر ذكر ان نموذج الجاذبية للتجارة تعرض سابقاً رغم استخدامه لانتقادات عديده لا فتقاره الى الأسس النظرية.

والنظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على اسس مختلفة بما فى ذلك هبات الطبيعة والاختلافات التقنية ونزايد الغلة فى ضوء النموذج الريكاردى وهكشور – اولين ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات

الانتاجية ولقد خلص العديد من الباحثين الى ان الاسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدى الى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة ادت الى اعتبار المزيد من المحددات لتدفقات التجارة وتذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية واهم الأسس النظرية فى تفسير التجارة الدولية نموذج الجاذبية الموسع.

بالاضافة إلى عاملى المسافة وحجم الاقتصاد فقد سعت الأدبيات التطبيقية الى توسيع محددات التدفقات التجارية على سبيل الثمال تبين ان متوسط دخل الفرد للشريك التجارى اثراً ايجابياً على الصادرات لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين كما تظهر الدراسات ان المتغيرا التى تعبر عن القرب مثل الحدود واللغة والتاريخ المشترك تؤثر اجمالاًبشكل ايجابى على التدفقات التجارية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الاعمال والفساد تؤثر ايجابياً فى التدفقات التجارية اذا ما عكست مؤسسات راقية وسلباً اذا ما عكست بيئة مؤسسية رديئة تقف عقبة فى وجه تعزيز التدفقات التجارية وقد توجهت العديد من المؤسسات الى تقدير الآثار التجارية للاتفاقيات الأصلية للتجارة كالمحموعة الأوروبية ومجموعة دول شمال امريكا ومنظمة آسيا والمحيط الهادى للتعاون الاقتصادى باستحدام متغيرات وهمية تاخذ قيمة ما اذا كان الشريك التجارى ينتمى الى الاتفاقية ١وصفر لما عدا ذلك وقد ادى ذلك الى العديد من الانتقادات

حيث يظن البعض ان استعمال المتغيرات الوهمية يؤدى الى سوء صياغة النموذج بالاضافة الى التشكيك أصلاً فى مدى ملائمة النموذج الخطى للجاذبية وذلك لاحتمال اعتبار تقديرا المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطى باستخدام المربعات الصغرى .

وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها الا ان نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعاً بالتطور الهام فى منهجيات الاقتصاد القياسى المختلفة التى تمكن من تقدير العرقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على اهمية هذه التكتلات التجارية فى تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء فى حين لم تحظى الاتفاقيات الاقليمية العربية الا بالقليل من الاهتمام الا فى الآونة الأخيرة .

تقييم نظريات التجارة الخارجية:

رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في انتاج وتصدير السلع التي تتفوق في انتاجها وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الول الأخرى في انتاجها نسبيا ورأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي.

كما رأينا أن إختلاف نسب عوامل الانتاج كثيرا ما يؤدي إلى

تخصص الأقاليم في انتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى ويمكن أن توجه إلى هذه النظرية عدة انتقادات نشرح أهمها فيما يلي:

- يفترض في نظرية التجارة الخارجية سريان مبادئ المنافسة الحرة إلا أننا نعلم إستحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، فظروف الانتاج تسودها مبادئ الإحتكار، ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الانتاجية للمنافسة الإحتكارية والمنافسة النقيدة، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

- المفروض أن التجارة الخارجية في ظل النظرية السابقة تعود بالربح على جميع الدول إلا أنه تبين للعالم أنه في حالات عديدة يتعين إتباع سياسات اقتصادية تحول دون قيام التجارة الخارجية أو تؤيدي إلى انتاج بعض السلع بدلا من استيرادها.

فالسياسة التجارية السليمة كثيرا ما تتطلب فرض رسوم جمركية وتحديد المستورد في بعض السلع ومنح بعض المنتجين إعانات للتوسع في الانتاج ، كذلك فإعتبارات ضمان توفر السلع في بعض الفترات وأمور التنمية الاقتصادية وسياسة التوجيه الاقتصادي وحماية مستوى التشغيل في الداخل أمور كثيرا ما تتعارض مع مبادئ نظرية التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي وإطارها الحديث.